مجلة البحث العلمي الإسلامي

Journal of Islamic Scientific Research

(JOISR)

مجلة إسلامية علمية محكمة

تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية

ISSN: 2708-1796 (ردمد النسخة المطبوعة)

E-ISSN: 2708-180X (ردمد النسخة الإلكترونية)

السنة الثانية والعشرون – العدد 73 – 30-09-2025م

Volume 22 - issue no. 73 - 30/09/2025

Pages: 63 - 86 الصفحات: 63 - 86

# منشأ الانحراف في القَدَرِ ولوازمه في صفات الله تعالى

## –المعتزلةِ والجهميّةِ أنموذجًا–

# The Origin of Deviation on Divine Preordainment and Its Requisites on the Attributes of Almighty Allah –the Mu'tazilites and the Jamhiyyah as Case Study–

د. بسام بن مريزيق بن مرزوق الحجيلي

Dr. Bassam bin Murayziq bin Marzouq Al-Hejaili

الأستاذ المساعد بقسم العقيدة في كليَّة العقيدة والدعوة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

Assistant Professor in Department of Doctrine at the College of Doctrine and Da'wah at the Islamic University of Madinah

Email: bmmh777@gmail.com

Date of Receipt - 2025/05/13 – تاريخ الاستلام

Date of Acceptance - 2025/05/21 - تاريخ القبول

اعتمادات

**إعداد: د. بسام بن مريزيق بن مرزوق الحجيلي**
الأستاذ المساعد بقسم العقيدة في كليَّة العقيدة والدعوة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

***Prepared by: Dr. Bassam bin Murayziq bin Marzouq Al-Hejaili***
Assistant Professor in Department of Doctrine at the College of Doctrine and Da'wah at the Islamic University of Madinah

Email: bmmh777@gmail.com

# منشأ الانحراف في القَدَرِ ولوازمه في صفات الله تعالى
# -المعتزلة والجهميّة أنموذجًا-

# The Origin of Deviation on Divine Preordainment and Its Requisites on the Attributes of Almighty Allah –the Mu'tazilites and the Jamhiyyah as Case Study-

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/٥/١٣ / تاريخ القبول: ٢٠٢٥/٥/٢١

**مُلَخَّصُ البَحْثِ**

عنوانُ البحثِ: «منشأ الانحراف في القدر ولوازمه في صفات الله تعالى -المعتزلة والجهمية أنموذجًا-».

**موضوعُ البحثِ:** دراسةُ أصل الانحراف في القدر ولوازمه في صفات الله تعالى وذلك بعمل دراسة مقارنة بين المعتزلة والجهمية.

**منهجُ البحثِ:** المنهجُ الوصفي والمنهجُ المقارن.

**الأقسامُ الرئيسةُ للبحثِ:** يشتملُ البحثُ على مقدمةٍ، وتمهيدٍ، ومبحثين، وخاتمةٍ.

**فأمَّا التمهيدُ:** ففيه ثلاث مطالب، ويشتملُ على: تعريفِ القدرِ لغةً واصطلاحًا، والتعريف بالمعتزلة، والتعريف بالجهميَّة.

**وأمَّا المبحثان:** فالأول: تمَّتْ فيه دراسة منشأ الانحراف في القدر من حيث العموم ثم عند المعتزلة والجهمية على وجه الخصوص، والثاني: تمت فيه دراسة لوازم الانحراف عند المعتزلة والجهمية في صفات الله تعالى.

**وأمَّـا الخاتمـةُ:** فقـد اشتملت على أهـمَّ النتائجِ والتوصيـاتِ التي تَمَّ التوصُّـلُ إليها خلال البحثِ.

**الكلماتُ المفتاحيَّةُ:** منشأ – القدر – المعتزلة – الجهمية – الانحراف.

**Abstract**

**Title of the Research:** The Origin Of Deviation On Divine Preordainment And Its Requisites On The Attributes Of Almighty Allah –The Mu'tazilites And The Jamhiyyah As Case Study-.

**Subject of the Research:** A study of the origin of deviation on divine preordainment and its prerequisites on the attributes of Almighty Allah, by conducting a comparative study between the Mu'tazilites and the Jahmiyyah.

**Methodology of the Research:** Descriptive methodology and comparative methodology.

**The Major Divisions of the Research:** The research includes an introduction, a preface, two topics and conclusion.

**The Preface:** includes three sub-topics that include: definition of preordainment (qodar linguistically and technically, introduction on the Mu'tazilites, and introduction on the Jahmiyyah.

**As for the Two Topics:** The first: therein there was a study of the deviation on divine preordainment generally then according to the Mu'tazilites and the Jahmiyyah in particular, and the second: therein there was a study of the requisites of the deviation of the Mu'tazilites and the Jahmiyyah on the attributes of Almighty Allah.

**As for the conclusion:** It includes the findings and the recommendations reached through the research.

**Keywords:** Origin – preordainment – Jahmiyyah – deviation.

**المقدّمة**

الحمـد لله العلـي الأعلى، خلق فسوى، وأعطـى كل شيء خلقه ثم هـدى، لا يعزب عن علمه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء، وأشهد ألا إله إلا الله وحـ لا شريك له أحاط بكل شيء علما، وأحصى كل شيء عددا، له ملك السماوات والأرض ولم يتخذ صاحبة ولا ولدا، ولم يكن له شريك في الملك وخلق كل شيء فقدره تقديرا.

وأشهـد أن محمـدا عبده ورسوله بعثـه الله بين يدي الساعة بشيرا ونذيـرا، وداعيا إلى الله بإذنه وسراجا منيرا، صلى الله وسلم وبارك عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

أما بعد:

فـإنَّ الإيمــان بالقدر ركن ركين مــن أركان الدين لا يتمَّ ولا يكمل إلا بــه، بل لا تحصل للعبد الراحــة والطمأنينة والسعادة إلا بالتسليــم التامِّ والإيمانِ الذي لا يخالطه شكٌّ بقضاء الله وقدره. كما أوصى عبادةُ بن الصامت رضي الله عَنه ابْنَهُ بذلك، فعن عبادة بن الوليد بن عبادة، أنه قال: حدثني أبي، قال: دخلتُ على عبادة، وهو مريض أتخايل فيه الموت، فقلت: يا أبتاه أوصني واجتهد لــي، فقــال: أجلسوني، فلما أجلسوه قــال: يا بُنَيَّ إنك لن تَطْعَمَ طعمَ الإيمــان، ولن تبلغَ حقَّ حقيقةِ العلــم بــالله حتى تؤمنَ بالقدر خيره وشره، قال: قلــت: يا أبتاه وكيف لي أن أعلم ما خير القدر من شرِّه؟ قال: :تعلم أن ما أخطأك لم يكن ليصيبَك، وما أصابَك لم يكن ليخطئك، يا بُنَيَّ: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ الْقَلَمَ، ثُمَّ قَالَ: اكْتُبْ فَجَرَى فِي تِلْكَ السَّاعَةِ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»، يا بُنَيَّ: إن متَّ ولستَ على ذلك دخلتَ النار[1].

وكذلك ما ورد عن ابن مسعود رضي الله عنه فيه التأكيد على هذا الأصل العظيم الذي يقوم عليــه الإيمــان بالقضاء والقدر، وهــو التسليم والإذعان دون الخوض فيه بــلا علم ولا برهان، فقد جاء عنه في تفسير قول الله تعالى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِۗ وَمَن يُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ يَهۡدِ قَلۡبَهُۥۚ﴾ [التغابن: ١١]، قال: «هو الرَّجُلُ تُصيبُه المصيبةُ فيعلم أنها من عند الله فيرضَى ويُسلِّم»[2].

وقــد حاد عن هــذا الأصل العظيم طوائفُ من أهل البدع فخاضوا في دقائق القدر وتفاصيله بعقولهــم، وتكلَّموا فيه بلا بيِّنة ولا برهان، فضلَّتْ أفهامُهم وزَلَّتْ أقدامُهم، وبدأوا يخبطون خبط عشــواء، فسلك قوم منهم مسلك الجحد والانكار والتكذيــب بأصول معلومة من الدين بالضرورة، وهــم القدريَّــةُ الأوائل الذين ظهروا فــي البصرة في أواخر عهد الصحابــة، حيث أنكروا علم الله وكتابتــه الأزلييــن، وزعموا أن الأمر مستأنف وأن الله تعالى لا يعلــم بالشيء إلا بعد وقوعه -تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا-، ولعظيم جرم هؤلاء فإنَّ الصحابةَ وأئمةَ الإسلام لم يتوانوا في تكفيرهم كعبد الله بن عمر وعبد الله ابن عباس رضي الله عنهم وغيرهم.[3]

ثــم ظهر في بداية المئــة الثانية فرقتان متقابلتان متضادتا الاعتقــاد في القدر، فرقة سلك مسلــك التفريط والجفاء والنفي، وهي: المعتزلة، ويسمَّون بالقدريَّــة أو القدريَّة النفاة أو القدريَّة المجوسية، الذين نفوا مشيئة الله وخلقه لأفعال العباد.

وفرقــة سلكت مسلك الغلو والإفراط في إثبات القدر، حتى جعلوا العباد مجبورين مقسورين علــى أفعالهــم لا قدرة لهــم ولا مشيئة ولا اختيــار وهي: الجهميــة، ويسمَّون بالقدريَّــة المجبرة أو

(١) أخرجه أحمد في مسنده برقم: (٢٢٧٠٥)، (٣٧/٣٧٨)، وأبو داود في كتاب السنة، باب في القدر، برقم: (٤٧٠٠)، (٨٦/٧)، وصححه الأرناؤوط في تحقيقه على المسند، والألباني في السلسلة الصحيحة، برقم: (٢٤٣٩)، (٤٣٨/٥).

(٢) السنن الكبرى للبيهقي: (٦٦/٤)، برقم: (٦٩٢٥).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى: (٣٨٤/٧)، واعتقاد أهل السنة للالكائي: (٧٠٦/٤).

الجبرية.[1]

ولأثـر هاتين الفرقتين فـي إثارة الشبهات في أبـواب القدر وانتشار معتقدهـم وتأثر بعض الفـرق بهم، ولبيان بـ ـلان معتقداتهم؛ رأيتُ أنه من المستحسن إجراء دراسة مقارنة بين هاتين الطائفتيـن يُبيَّن فيها فسادُ معتقدهم واضطرابهم وتناقضهم، ويُظْهَرُ فيها الحَقُ والصَوابُ الذي عليـه أهـل السنة والجماعـة، وقد وسمتُ هذا البحـث بـ«منشأ الانحراف فـي القدر ولوازمه في صفات الله تعالى، المعتزلة والجهمية -أنموذجًا-».

وبعـد البحث والاستفسـار -حسب علمي- لم أقف على بحث تناول هذا الموضوع، إلا رسائل ومؤلفات وأبحاث عامة في مسائل القدر.

والله جل جلاله أسأله السداد والتوفيق إلى سبيل الهدى والرشاد.

- **أهميَّةُ الموضوع وأسباب اختياره:**

تتلخص أهمية الموضوع وأسباب اختياره في أمورٍ، منها:

١- أن الإيمـان بالقـدر ركن الإيمان السادس الذي لا يتم إيمان العبد إلا به، كما جات الأدلة من الكتاب والسنة مصرحة بذلك مؤكدة عليه.

٢- أن القـدر من أبـواب الاعتقاد الذي تندرج تحته مسائل دقيقـة وتفاصيل كثيرة؛ لذا فإن دراستها وبحثها له أهميةٌ بالغةٌ وحاجةٌ مُلحَّة.

٣- الانحراف الكبير الذي وقعت فيه المعتزلة والجهمية في باب القدر وإثارة الشبهات وبثِّها من قِبلهم، يُحتِّم على الباحثين دراسة ذلك الانحراف وبيان بطلانه وإبطال شبهه.

٤- عـدم وجود بحث مـ ـصِّ دقيق -حسب علمـي- تمت فيه دراسة مقارنـة بين المعتزلة والجهمية في منشأ انحرافهم في القدر ولوازمه في صفات الله تعالى.

٥- وجـود مادَّة علميَّة كافيـة لعمل دراسة مقارنة بين هاتين الفرقتين، وهذا بلا شكٍّ محفِّزٌ وباعثٌ على الكتابة فيه.

٦- أن عمـل دراسـة مقارنة بين هاتين الفرقتين وبيان ما فيهمـا من انحراف وضلال؛ بابٌ مـن أبواب الرد على الفـرق المنحرفة وبيان باطلها، وهذا نهج سار عليـه أهل العلم في الرد على الطوائف المنحرفة.

- **حدود البحث:**

يقتصـر هـذا البحث على دراسة منشأ الانحراف في القدر عمومًـا، ثم بعمل دراسة مقارنة

---

(١) انظر: الملل والنحل للشهرستاني: (٤٧/١)، (٨٦/١)، واعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي: (ص: ٣٩)، ومـ الات الإسلاميين واختلاف المصلين للأشعري: (٢١٩/١)، ومجموع الفتاوى: (١١٩/١٢)، وشرح الطحاوية: (ص: ٥٣٩)، ومعارج القبول: (٢٧٠/١).

بين المعتزلة والجهمية من حيث منشأ الانحراف في القدر ولوازم ذلك في صفات الله تعالى.

- **خطة البحث**

يتكون البحث من مقدمةٍ، وتمهيدٍ، ومبحثين، وخاتمةٍ، وفهارس علمية.

- المقدمة؛ وتشتمل على: الافتتاحية، وأهميَّة الموضوع وأسباب اختياره، وخطة البحث، ومنهج البحث.
- التمهيد؛ ويشتمل على التعريف بمفردات البحث، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف القدر.

المطلب الثاني: التعريف بالمعتزلة.

المطلب الثالث: التعريف بالجهمية.

- المبحث الأول: منشأ الانحراف في القدر عند المعتزلة والجهمية، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: منشأ الانحراف في القدر عموماً.

المطلب الثاني: منشأ الانحراف في القدر عند المعتزلة.

المطلب الثالث: منشأ الانحراف في القدر عند الجهمية.

- المبحث الثاني: لوازم قول المعتزلة والجهمية في القدر في صفات الله تعالى، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: لوازم قول المعتزلة في القدر في صفات الله تعالى.

المطلب الثاني: لوازم قول الجهمية في القدر في صفات الله تعالى.

- الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث وتوصياته.
- الفهارس: وتشمل:

١- فهرس المصادر والمراجع.

٢- فهرس الموضوعات.

- **منهج البحث:**

أما المنهج الذي سرتُ عليه في هذا البحث فهو المنهج الوصفي والمنهج المقارن، وقد سلكت في هذا البحث الطريقة الآتية:

١- جمعتُ المادة العلميَّة المتعلّقة بأصل الانحراف في القدر عموماً وعند المعتزلة والجهمية على وجه الخصوص، ثم قسمتها على مباحث ومطالب -حسب المادة العلمية-.

٢- عملتُ مقارنة بين المعتزلة والجهمية من حيث الانحراف في القدر عند كل فرقة، ثم

أتبعت ذلك بذكر لوازم الانحراف عند الفرقتين.

٣- وثَّقتُ النصوص من مصادرها الأصيلة.

٤- عرَّفتُ تعريفاً موجزاً بالفِرَق والأماكن وكل ما يحتاج إلى تعريف.

٥- ترجمتُ ترجمة موجزة للأعلام غير المشهورين الذين ورد ذكرهم في الرسالة؛ في أول موضع ورد فيه اسم العَلَم.

٦- التزمتُ بعلامات الترقيم وضبطتُ ما يحتاج إلى ضبط.

**التمهيد؛ ويشتمل على التعريف بمفردات البحث، وفيه ثلاثة مطالب:**

**المطلب الأول: تعريف القدر:**

**أولًا: تعريف القدر في اللغة:**

قال ابن فارس[١] في أصل كلمة «قدر»: (القاف والدَّال والرَّاء أصل صحيح يدل على مبلغ الشيء وكنهه ونهايته، فالقدر: مبلغ كل شيء، يقال: قدْرُه كذا، أي مبْلغُه...

وقدرتُ الشيء أَقْدِرُهُ وأَقْدُرُهُ من التقدير، وقدَّرتُه أقدِّره.

والقدر: قضاء الله تعالى الأشياء على مبالغها ونهاياتها التي أرادها لها)[٢].

وتأتي كلمة «القدر» على معانٍ كثيرة في اللغة؛ منها: القَضَاءُ والحُكْمُ[٣]، والطَّاقَةُ[٤]، واليَسَارُ والغِنى[٥]، والتَّضْيِيقُ[٦]، وقِصَرُ العُنُق[٧]، والأَقْدَرُ من الخيل[٨]، وغيرُها من المعاني التي ذكرها أهل اللغة.

**ثانيًا: تعريف القدر في الاصطلاح:**

ذكر العلماء تعريفات متعددة للقدر، من أجمعها:

- ما ذكره ابنُ حَجَرٍ بقوله: (أن الله تعالى علم مقادير الأشياء وأزمانها قبل إيجادها، ثم

---

(١) هو: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب القزويني، المعروف بالرازي اللغوي، ولد سنة: (٣٢٩هـ)، كان إماما في علوم شتى، وخصوصا اللغة، له مؤلفات عديدة في فنون شتى، من أشهرها «المجمل في اللغة» و «مقاييس اللغة» وغيرها، توفي سنة: (٣٩٥هـ). انظر: سير أعلام النبلاء: (١٠٣/١٧)، وشذرات الذهب: (٤٨٠/٤)، والأعلام للزركلي: (١٩٣/١).

(٢) مقاييس اللغة لابن فارس، مادة: (ق. د. ر (٥/ ٦٢)، بتصرف يسير.

(٣) لسان العرب، مادة: (ق. د. ر (٧٤/٥).

(٤) تاج العروس، مادة: (ق. د. ر (٣٧٠/١٣).

(٥) مقاييس اللغة، مادة: (ق. د. ر (٦٣/٥)، ولسان العرب، مادة: (ق. د. ر (٧٤/٥).

(٦) تاج العروس، مادة: (ق. د. ر (٣٧٣/١٣).

(٧) معجم مقاييس اللغة، مادة: (ق. د. ر (٦٣/٥).

(٨) المصدر السابق: (٦٣/٥).

أوجد ما سبق في علمه أنه يوجد فكل محدث صادر عن علمه وقدرته وإرادته)[1].

- ومـا ذكره السفَّاريني[2] بقوله: (القدر عند السلـف: ما سبق به العلم وجرى به القلم مما هو كائن إلى الأبد، وأنه عز وجل قدَّر مقادير الخلائق وما يكون من الأشياء قبل أن تكون في الأزل، وعلـم سبحانه وتعالى أنهـا ستقع في أوقات معلومة عنده -تعالى-، وعلى صفات مخصوصة، فهي تقع على حسب ما قدَّره)[3].

والـذي يظهر -والله أعلم- أن التعريف الشامل الجامع للقدر هو ما اشتمل على ذكر مراتب القدر الأربع -العلم والكتابة والمشيئة والخلق-، وهذا يظهر جليا فيما سبق ذكره من التعريفات.

**المطلب الثاني: التعريف بالمعتزلة:**

هي فرقة ظهرت في بداية القرن الثاني الهجري في أواخر الدولة الأموية على يد رجل اسمه: واصل بن عطاء الغزَّال[4]، وقد شذَّتْ هذه الفرقة عن جماعة المسلمين في المعتقد وسلكت طريقا بعيدا كل البعد عن الحق والهدى.

وسُمِّيت هذه الفرقة بالمعتزلة لاعتزالهم جماعة المسلمين وجمهور الأمة في مسألة الفاسق الملِّـيِّ -أصحاب الكبائر مـن أهل القبلة-، وسلوكهم في ذلك طريقـا مخالفا لما جاء في الكتاب والسنـة وما كان عليه جمهور الأمة؛ حيث جعلوهم في منزلـة بين الإيمان والكفر فليس بمؤمن ولا كافر في الدنيا، وأما في الآخرة فإنهم يقولون بتخليدهم في النار.[5]

وقيل سُمُّوا معتزلة نسبة إلى اعتزال واصل بن عطاء حلقة الحسن البصري[6] عندما اختلف معه في مسألة الفاسق الملِّيِّ،[7] ذكر ذلك الشهرستاني.[8]

---

(١) فتح الباري: (١١٨/١).

(٢) هو: شمس الدين محمد بن أحمد بن سالم بن سليمان السفاريني النابلسي الحنبلي، ولد سنة: (١١١٤هـ.)، في قرية سفَّارين من قرى نابلس، عالم في الحديث والاعتقاد والأصول والأدب، توفي في نابلس سنة: (١١٨٨هـ.). انظر: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر: (٣١/٤، ٣٢)، والأعلام للزركلي: (١٤/٦).

(٣) لوامع الأنوار البهية: (٣٤٨/١).

(٤) هو: أبو حذيفة واصل بن عطاء الغزَّال، رأس الاعتزال، ولد بالمدينة سنة: (٨٠هـ.)، وكان ألثغ ينطق الراء غينا، ومع ذلك كان بليغا فصيحا، طرده الحسن عن مجلسه لما قال: الفاسق لا مؤمن ولا كافر، ثم اعتزل حلقة الحسن، فسمي أتباعُه بالمعتزلة، توفي سنة: (١٣١هـ.). انظر: سير أعلام النبلاء: (٤٦٤/٥)، ووفيات الأعيان: (٧/٦).

(٥) انظر: الفَرق بين الفِرق لعبد القاهر البغدادي: (ص: ٩٤).

(٦) هو الإمام: أبو سعيد الحسن بن يسار البصري، مولى زيد بن ثابت رضي الله عنه وتابعي جليل، روى الحديث عن جمع من أصحاب النبي ﷺ، ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر رضي الله عنه -سنة (٢١ه)، كان عالما فقيها عابدا فصيحا، وتوفي بالبصرة سنة (١١٠هـ -رحمه الله وغفر له. انظر: سير أعلام النبلاء: (٥٦٣/٤)، وشذرات الذهب: (٤٨/٢).

(٧) الملل والنحل: (٤٧/١)، واعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي: (ص: ٣٩).

(٨) هو: محمد بن عبد الكريم بن أحمد الشهرستاني، ولد في شهرستان عام: (٤٧٩ه)، وكان عالما في الأديان ومذاهب الفلاسفة وعلم الكلام، ثم بعد ذلك انتقل إلى بغداد فأقام ثلاث سنين، ثم عاد إلى بلده وتوفي بها عام: (٥٤٨هـ.). انظر: سير أعلام النبلاء: (٢٨٦/٢٠)، وشذرات الذهب: (٢٤٦/٦).

ثـم تابعـه عمرو بن عبيد[1] على هـذا المعتقد في مسألة الفاسق الملـي، وقد كان قبل ذلك موافقـا لـه في إنكار الصفات والقـول بالقدر.[2] وقد افترقت بعد ذلـك المعتزلة إلى فرق كثيرة، حيـث ذكر الـرازي[3] أنهم سبع عشـرة فرقة[4]، وأوصلهـا عبد القاهر البغـدادي[5] إلى عشرين فرقة، وذكر أن كل فرقة منها تكفِّرُ الأخرى[6].

والمعتزلـة من أبعد فرق الأمة عن المنهج الحق -منهج أهـل السنة والجماعة-؛ وذلك أنها خالفـوا أهل السنة في شتى أبواب الاعتقاد؛ كالقول بنفي الصفات، وأن كلام الله محدَثٌ مخلوق، ونفـي رؤيـة الله تعالى فـي دار القرار، وأن العبـاد خالقون لأفعالهم مستقلون بهـا عن مشيئة الله تعالـى، وأن الله تعالى يجب عليه أن يفعل الخيـر والأصلح لعباده من حيث الحكمة ومراعاة أفعال العباد، والقول بخلود أصحاب الكبائر في النار، وغير ذلك من معتقداتهم الباطلة[7].

وللمعتزلـة أصـول خمسـة يقـوم مذهبهم عليهـا، وهـي: التوحيـد، والعـدل، والمنزلة بين المنزلتين، والوعد والوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[8].

ومن معتقدات المعتزلة الباطلة التي صادموا فيها صحيح المنقول وصريح المعقول وخالفوا فيهـا جمهور الأُمَّـة: القولُ بنفي مشيئة الله تعالى وإرادته وخلقه لأفعـال العباد، وجعلوا العباد في أفعالهم مستقلين عن الله تعالى في الخلق والمشيئة والإرادة، فكل فعل يقوم به العبد من خير وشرٍّ فهـو من خلق العبد ومشيئته وحـده دون الخالق سبحانه؛ ولهذا سمَّاهم العلمـاء: القدريَّة -لأنهم بالغوا في نفي القدر عن الله تعالى، أو: القدريَّة النفاة.[9]

---

(١) هو: عمرو بن عبيد أبو عثمان البصري، ولد سنة: (٨٠هـ)، من أئمة المعتزلة وأوائلهم القائلين بنفي القدر، وقد كان عابدا زاهدا، توفي في طريقه إلى مكة سنة: (١٤٤هـ). انظر: سير أعلام النبلاء: (١٠٤/٦)، وشذرات الذهب: (١٩٦/٢)، والأعلام للزركلي: (٨١/٥).

(٢) انظر: الفرق بين الفِرق: (ص: ٩٨)، والملل والنحل: (٤٨/١).

(٣) هو: محمد بن عمر بن حسين القرشي الطّبرستاني، المعروف بفخر الدين الرازي، ولد سنة :(٥٤٤هـ)، إمام من أئمة الأشاعرة، وله تصانيف كثيرة في التفسير والفقه والكلام والأصول والطّبّ، وغير ذلك، وتوفي بهراة سنة: (٦٠٦هـ). انظر: سير أعلام النبلاء: (٥٠٠/٢١)، وشذرات الذهب: (٤٠/٧)

(٤) انظر: اعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي: (ص: ٣٨).

(٥) هو: عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي التميمي الإسفراييني، ولد في بغداد ثم رحل إلى خراسان واستقر في نيسابور، عالم متفنن؛ ألَّف في الاعتقاد والتفسير والفقه والأصول وغيرها، توفي سنة: (٤٢٩هـ). انظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: (١٣٦/٥)، والأعلام للزركلي: (٤٨/٤).

(٦) انظر: الفرق بين الفِرق: (ص: ١٨).

(٧) انظر: الملل والنحل: (٤٣/١)، والفرق بين الفِرق: (ص: ٩٣)، واعتقادات فرق المسلمين والمشركين: (ص: ٣٨).

(٨) انظر: المقالات: (ص/: ١٥٧)، وانظر: الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار المعتزلي: (ص: ٦٧)، والفرق بين الفرق: (ص: ٩٣)، والملل والنحل: (٤٩/١)، ومجموع الفتاوى: (٢٢٦/١٣)، ولوامع الأنوار البهية: (٣١٠/١).

(٩) انظر: الفرق بين الفرق: (ص: ٩٣)، والملل والنحل: (٤٩/١)، ومجموع الفتاوى: (٢٢٦/١٣)، ولوامع الأنوار البهية: (٣١٠/١).

**المطلب الثالث: التعريف بالجهمية:**

هـي فرقة تُنسـب إلى جهم بن صفون السَّمَرْقندي[1] الذي ظهـرتْ بدعته في تِرْمذ[2] بداية القـرن الثانـي الهجري، وقد أخـذ جهمٌ بعض المعتقـدات الباطلة عن شيخه الجعـد بن درهم[3] عندما لقيه في الكوفة، ثم بعد ذلك تولى جهمٌ كِبْرَ هذا المعتقد الفاسد وحمل لواءه وزاد في الغلو والانحراف على ما قرَّره شيخه الجعد؛ ولهذا نسبتْ الفرقة إليه.[4]

وقد وافقت المعتزلةَ في بعض معتقداتها كنفي الصفات، والقول بخلق القرآن، وتقديم العقل على النقل، وزاد جهم على هذه البدع بدعًا أعظم وأشنع، كالقول بأن الجنة والنار تفنيان وتبيدان، وأن الإيمان هو معرفة الله بالقلب وأن الكفر هو الجهل به[5].

ومـن معتقدات الجهمية التـي حادوا فيها عن الحق وضلوا فيها ضـلالا مبينا؛ مبالغتهم في إثبـات القـدر حتى سلبـوا العبد القدرة والمشيئـة والإرادة على فعله، فما يفعلـه العبد من خير أو شـرٍّ فهـو فيه مسلوب الإرادة مجبور عليـه لا قدرة له ولا اختيار ولا مشيئـة؛ ولهذا سماهم العلماء بـ«الجبريَّة»؛ وإن كان قد وافقهم غيرهم في هذا المعتقد الفاسد إلا أنهم أشد الفرق غلوًّا في هذا الباب.[6]

**المبحث الأول: منشأ الانحراف في القدر عند المعتزلة والجهمية، وفيه ثلاثة مطالب:**

**المطلب الأول: منشأ الانحراف في القدر عموماً.**

ممـا لا شكَّ فيه أن الانحـراف في أي باب من أبواب الاعتقاد له أسباب أدت إليه، ومن ذلك ما وقع من بعض الفرق من انحراف في القدر.

وعنـد التحقيـق والنظر في سبب انحراف هذه الفرق في القـدر يتبيَّن أن هناك سببًا رئيسًا سـاق هـذه الفرق إلى الانحراف في القدر، ألا وهو: أنهم خاضوا فـي القدر وفي تفاصيله ودقائقه بعقولهم بلا حجة ولا برهان من الكتاب والسنة.

---

(١) هو: جهم بن صفوان السمرقندي، من موالي بني راسب، رأس الجهمية وإمامهم، ينكر أسماء الله وصفاته، ويقول بخلق القرآن، ويقول بعقيدة الحلول، كان ذا ذكاء وجدال، قيل: إن سلم بن أحوز قتله سنة: (١٢٨هـ)؛ لأنه أنكر أن الله تعالى كلم موسى. انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي: (٦/ ٢٦)، والأعلام للزركلي: (١٤١/٢).

(٢) هي مدينة مشهورة تقع على الجانب الشرقي من نهر جيحون، وإليها ينسب الإمام المحدِّث صاحب الجامع: محمد بن عيسى الترمذي. انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي: (٢٦/٢).

(٣) هو: الجعد بن درهم، المبتدع الضال أول من نفى صفات البارئ سبحانه، وعنه انتشرت مقالة الجهمية، وقد قتله خالدُ بن عبد الله القسري بعد خطبة يوم عيد الأضحى لما أظهره من مقالة شنعية في الصفات، وكان ذلك نحو سنة: (١١٨هـ). انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي: (٥/ ٤٣٣)، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي: (١٦٩/١).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية: (١١٩/١٢)، وشرح الطحاوية لابن أبي العز الحنفي: (ص: ٥٣٩)، ومعارج القبول لحافظ حكمي: (٢٧٠/١).

(٥) انظر: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين: (٢١٩/١)، الملل والنحل للشهرستاني: (٨٦/١).

(٦) انظر: المصدر السابق: (٨٥/١).

ومما هو معلوم من الدين بالضرورة أن الإيمان بالقدر أمرٌ غيبي، والغيب محجوبٌ علمُه عن العقول، فمن أدخل عقله في الغيبيات متجرداً عن الرجوع إلى نصوص الوحي فإن نتيجة فعله الانحراف والزيغ والضلال ولا شكَّ، إذ ليس ثمة طريق لمعرفة الغيب إلا الخبر الصادق، ولا خبر صادق يُنْبِئُنَا عن المغيبات إلا ما جاء في كتاب الله وصحَّ عن رسول الله ﷺ.

ولهذا جات الأحاديث عن النبي ﷺ والآثار عن الصحابة رضي الله عنهم محذِّرةً من الـ ض في القدر، فمن ذلك:

- ما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، أنه قال: خرج رسول الله ﷺ ذات يوم والناس يتكلمون في القدر، قال: وكأنما تَفَقَّأ في وجهه حَبُّ الرُّمَّان من الغضب، قال: فقال لهم: «مَا لَكُمْ تَضْرِبُونَ كِتَابَ اللهِ بعضَه بِبَعْضٍ؟ بهذا هَلَكَ من كان قَبْلَكُم» قال: فما غَبَطْتُ نفسي بمجلس فيه رسول الله ﷺ لم أشهده، بما غبطت نفسي بذلك المجلس أني لم أشهده.(١)

وعن ثوبان رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا ذُكِرَ أَصْحَابِي فَأَمْسِكُوا، وَإِذَا ذُكِرَتِ النُّجُومُ فَأَمْسِكُوا، وَإِذَا ذُكِرَ الْقَدَرُ فَأَمْسِكُوا»(٢).

ورُوي عن علي رضي الله عنه أنه سئل فقيل له: (يا أبا الحسن ما تقول في القدر؟ فقال: طريقٌ مظلمٌ فلا تسْلُكْه، فقال: يا أبا الحسن ما تقول في القدر؟ فقال: بحرٌ عظيمٌ فلا تَلِجْهُ، فقال: يا أبا الحسن ما تقول في القدر؟ فقال: سِرُّ اللهِ فلا تَكَلَّفْه).(٣)

وعن ابن عمر رضي الله عنه أنه سئل عن القدر، فقال: (شيء أراد الله تعالى ألا يطلعكم عليه، فلا تريدوا من الله تعالى ما أبى عليكم)(٤).

والآثار في هذا الباب عن السلف كثيرة جداً.

قال الطحاوي في عقيدته: (وأصل القدر سرُّ الله تعالى في خلقه، لم يَطَّلِعْ على ذلك مَلَكٌ مقرَّبٌ، ولا نبيٌّ مرسلٌ، والتعمقُ والنظرُ في ذلك ذريعة الخذلان، وسُلَّمُ الحرمان، ودرجةُ الطغيان، فالحذرَ كلَّ الحذرِ من ذلك نظرًا وفكرًا ووسوسة، فإن الله تعالى طوى علمَ القدر عن أنامه، ونهاهم عن مرامه، كما قال تعالى في كتابه: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء:٢٣]،

(١) أخرجه أحمد في مسنده برقم: (٦٦٦٨)، (٢٥٠/١١)، وابن ماجه، أبواب السنة، باب في القدر، برقم: (٨٥)، (٦٣/١)، وحسنه الأرناؤوط في تحقيقه على المسند وسنن ابن ماجه، وحسنه الألباني: انظر: صحيح ابن ماجه: برقم: (٦٩)، (٢١/١).

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير: برقم: (١٤٢٧)، (٩٦/٢)، وصححه الألباني في الجامع الصغير وزيادته: برقم: (٥٤٦)، (٥٥/١).

(٣) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: برقم: (١١٢٣)، (٦٩٥/٤)، والآجري في الشريعة: برقم: (٤٢٢)، (٨٤٤/٢).

(٤) الشريعة للآجري: برقم: (٥٣٢)، (٩٣٦/٢)، وابن بطة في الإبانة: برقم: (١٢٨٠)، (٢٤٣/٣).

فمن سأل: لِمَ فَعَلَ؟ فقد ردَّ حُكْمَ الكتاب، ومن رد حكم الكتاب، كان من الكافرين)[1].

وقال الآجري: (لا يحسن بالمسلمين التَنْقِيْرُ والبحثُ عن القدر؛ لأنَّ القدرَ سرٌّ من سرِّ اللهِ عز وجل، بل الإيمانُ بما جَرَتْ به المقاديرُ من خيرٍ أو شرٍّ واجبٌ على العباد أن يؤمنوا به، ثم لا يأمنُ العبدُ أن يبحث عن القدر فيكذِّبَ بمقادير اللَّه الجارية على العباد فَيَضِلَّ عن طريق الحق)[2].

وكلام السلف -رحمهم الله- في هذا الباب كثير جدا، فطريقتهم هي الأسلم والأحكم، وفيها النجاة من الوقوع في الاضطراب ومخالفة الكتاب.

**المطلب الثاني: منشأ الانحراف في القدر عند المعتزلة**

من الأصول العقديَّة التي انحرف فيها المعتزلة -القدريّة- القضاءُ والقدر، فقد خالفوا فيها الحق والهدى وتنكَّبوا الصراط المستقيم وخالفوا الأدلة من الكتاب والسنة؛ حيث سلكوا طريقَ التفريط والنفي في إثبات القدر لله تعالى، وطريقَ الغلو والإفراط في إثبات القدر في حق المخلوق، وذلك من وجهين:

الأول: أنهم أثبتوا خَصيصة من خصائ ص ربوبية سبحانه وتعالى للعبد، وهي: الخلق؛ فأخرجوا أفعال العباد عن خلق الله عز وجل وأثبتوها للمخلوقين، فقالوا: إن العبد يخلق فعله في نفسه ثم يفعله والله تعالى ليس بخالق لأفعال العباد، وهذا من الأصول التي أجمعوا عليها، كما نقل إجماعهم على ذلك: : أبو القاسم البلخي المعتزلي[3]، وأبو الحسن الأشعري، وعبد القاهر البغدادي، والشهرستاني، وأبو عبدالله الرازي.[4]

قال أبو القاسم البلْخي المعتزلي مقرِّرًا عقيدتهم في أفعال العباد: (قال أهل العدل جميعاً من المعتزلة وغيرهم: إن أفعال العباد غيرُ مخلوقةٍ لله -جلَّ ذِكره-، إنها فعل العباد دون غيرهم، فعلوها وأحدثوها بقدرة الله...

قالوا: إن الله -تبارك اسمه- يتعالى أن يخلق الكفرَ به والشتمَ له والفريةَ عليه، وهو ينهى عن ذلك أشدَّ النهي ويعيبُ فاعلَه أشدَّ العيب، وكذلك محالٌ أن يخلق الطاعة والخشوع؛ لأنه لو تولى خلق ذلك ما أثاب عليه؛ لأن الحكيم لا يثيب على فعل نفسه، بل الثواب لا يكون ثوابًا إلا إذا

---

(١) الطحاوية: (ص: ٥٠).

(٢) الشريعة: (٧٠٢/٢).

(٣) هو: أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود البلخي، المعروف بالكعبي، شيخ المعتزلة من نظراء أبي علي الجبائي المعتزلي، ومن كبار المتكلمين، له تصانيف منها: «المقالات»، و «الاستدلال بالشاهد على الغائب»، «الجدل»، وغيرها، ولد سنة: (٢٧٣هـ.)، وتوفي في شعبان سنة: (٣١٩هـ.)، وقيل: (٣١٧هـ.).انظر: وفيات الأعيان لابن خلِّكان: (٤٥/٣)، وسير أعلام النبلاء: (٣١٣/١٤).

(٤) انظر: المقالات للبلخي: (ص: ١٥٧)، ومقالات الإسلاميين: (١٨١/١)، الملل والنحل: (٤٣/١)، والفرق بين الفِرق: (ص: ٩٤)، واعتقادات فرق المسلمين والمشركين: (ص: ٣٨).

كان جزاءً على فعل المثاب وكسبه دون فعل غيره)[1].

ثانيًا: أثبتوا للعبد مشيئة مطلقة في أفعاله؛ حيث جعلوه مستقلًّا في أفعاله عن مشيئة الله تعالى وإرادته، فما يقع من العبد من أفعال فهي بمحض مشيئته وحده دون الله تعالى، وأن الله تعالى لا يريد ولا يشاء المعاصي ولا الفساد الذي يقع من العباد، وهذا أيضاً مما أجمع عليه المعتزلة[2].

ولذلك قال شيخ الإسلام ابن تيميَّة عنهم: («القدرية الثانية»: المجوسية: الذين يجعلون لله شركاء في خلقه، كما جعل الأولون لله شركاء في عبادته، فيقولون: خالق الخير غير خالق الشر، ويقول من كان منهم في ملتنا: إن الذنوب الواقعة ليست واقعة بمشيئة الله تعالى، وربما قالوا: ولا يعلمها أيضاً، ويقولون: إن جميع أفعال الحيوان واقع بغير قدرته ولا صنعه، فيجحدون مشيئته النافذة وقدرته الشاملة، ويزعمون أن هذا هو العدل، ويضمون إلى ذلك سلب الصفات، ويسمونه التوحيد كما يسمي الأولون التلحيد: التوحيد، فيلحد كل منهما في أسماء الله وصفاته، وهذا يقع كثيراً إما اعتقاداً وإما حالاً في كثير من المتفقهة والمتكلمة، كما وقع اعتقاد ذلك في المعتزلة)[3].

عللوا قولهم بأن الله لا يخلق أفعال العباد، وأنهم يفعلون ما أُمروا به ونُهوا عنه بقدرتهم التي خلقها الله فيهم، وأن الله لا يريد أن يُشتم ولا أن ينتهك العباد محارمه؛ بأنَّه سبحانه لو شاء أن يجبر عباده على الطاعة لكان قادرًا على ذلك، ولكنَّه يريد امتحانهم وتعريضهم لثوابه، وأنه وإن كان العبادُ يقدرون على أن يفعلوا م لا يرضاه وما يسخطه فليسوا غالبين له، بل هو سبحانه الغالب لهم؛ لأنه لو شاء سبحانه لمنعهم، ولكنه أراد سبحانه أن يؤمنوا طواعية لا كرهاً؛ حتى تصحَّ المحنة، وحتى يستحقوا أفضل الثواب منه سبحانه، وهذا هو العدل[4].

إذن: فأساس الضلال عند المعتزلة في القدر، هو: أنهم لما رأوا أن من أفعال العباد ما يكون شرًّا؛ كالكفر وسائر المعاصي، قالوا:

**أولًا:** الربُّ منزَّهٌ عن إرادة ومشيئة هذا الشرِّ الذي يصدر عن العباد، فكيف يُنسبُ إلى الله عز وجل أن وقوع الكفر من الكافر والزنى من الزاني والسرقة من السارق بإرادته تعالى!.

**ثانيًا:** أن كلَّ ما أراده الله فهو يحبه ويأمر به ويرضاه، والله تعالى لا يحب ولا يرضى ولا يأمر بالفساد والمعاصي والكفر.[5]

---

(١) المقالات: (ص: ٣٢٢)، بتصرف يسير.

(٢) انظر: المقالات للبلخي: (ص/: ١٥٧)، ومقالات الإسلاميين للأشعري: (١/١٨٢).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى: (٨/٢٥٨)، وشرح الطحاوية: (ص: ٢٢٥)، ومعارج القبول بشرح سُلَّم الوصول: (٣/٩٤٥).

(٤) انظر: المقالات للبلخي: (ص: ١٥٧).

(٥) انظر: مجموع الفتاوى: (٨/٣٤٠)، وشرح الطحاوية: (ص: ٢٢٨).

فوجـدوا أن المخرج من هذه الشبهة القول: بـأنَّ ما يصدر من العباد من أفعال هي بمحض خلقهم ومشيئته، فالعبد هو الذي يخلق فعله في نفسه ثم يفعله.

وبناء على ذلك جعلوا الإرادة نوعًا واحدًا ولم يفرقوا بين الإرادة الكونية القدرية -التي هي المشيئة-، وبين الإرادة الشرعية الدينية -التي هي المحبة-.

ولذلك قال ابن أبي العز الحنفي: (ومنشأ الضلال: من التسوية بين المشيئة والإرادة، وبين المحبـة والرضا، فسوى بينهما الجبرية والقدرية، ثم اختلفوا، فقالت الجبرية: الكون كله بقضائه وقـدره، فيكـون محبوباً مرضيـاً، وقالت القدرية النفـاة: ليست المعاصي محبوبـة للّه ولا مرضية لـه، فليست مقـدرة ولا مقضية، فهي خارجة عن مشيئته وخلقه، وقـد دل على الفرق بين المشيئة والمحبة - الكتاب والسنة والفطرة الصحيحة)[1].

وعنـد التأمـل في قولهم هـذا نجدُ أنهم قد وقعوا فـي أمرٍ شرٍّ مما فرُّوا منـه، فزعموا أنهم بإخراجهـم أفعال العباد عن خلق اللّه ومشيئته زعمـوا ينزهون الربِّ عز وجل، فإذا بهم قد وقعوا في شرك الربوبية؛ حيث جعلوا العباد مشاركين للربِّ في خلقه ومشيئته.

قـال المقريـزي[2]: (والنوع الثاني من الشـرك: الشركُ به تعالى فـي الربوبيّة، كشرك من جعل معه خالقًا آخر، كالمجوس وغيرِهم، الذين يقولون: بأنَّ للعالم رَبَّيْن، أحدُهما خالق الخير... والآخر: خالق الشر...

وكالفلاسفـة ومـن تبعهم الذيـن يقولون: بأنَّه لم يصـدر عنه إلا واحدٌ بسيـط، وإن مصدر المخلوقـات كلِّهـا عن العقول والنفوس، وإنَّ مصدر هذا العالـم عن العقل الفعَّال هـو ربُّ كلِّ ما تحتـه ومدبّـره. وهذا شـرٌّ من شرك عبَّـاد الأصنام والمجوس والنَّصارى، وهو أخبـثُ شرك في العالـم؛ إذ يتضمن من التعطيلَ وجحد الإلهيَّـة والربوبيَّة واستناد الخلق إلى غيره سبحانه وتعالى مـا لـم يتضمنه شـركُ أمَّة من الأمم. وشـركُ القدريَّة مختصرٌ مـن هذا، وبابٌ يُدْخَـلُ منه إليه، ولهـذا شبّههـم الصّحابة رضي اللّه عنهم بالمجوس، كما ثبت عن ابن عمر وابن عبّاس رضي اللّه عنهم)[3].

### المطلب الثالث: منشأ الانحراف في القدر عند الجهمية

يعتقد الجهمية الجبرية فـي أفعال العباد اعتقاداً مناقضاً تماماً لما عليه المعتزلة القدرية؛ حيـث غلوا في إثبات المشيئة والإرادة للّه تعالى في أفعـال العباد حتى سلبوهم المشيئة والاختيار

---

(١) شرح الطحاوية: (ص: ٢٢٨).

(٢) هو العلَّامة: أبو العباس تقيُّ الدين أحمد بن علي بن عبد القادر الحسيني العبيدي المقريزي، ولد في القاهرة سنة: (٧٦٦هـ.)، له تصانيف كثيرة في فنون مختلفة، تولى الحسبة والخطابة والإمامة في القاهرة، وتوفي بها سنة: (٨٤٥هـ.). انظر البدر الطالع: (١/ ٧٩)، والأعلام للزركلي: (١/ ١٧٧).

(٣) تجريد التوحيد المفيد: (ص: ١٧ بتصرف يسير.

والقـدرة علـى أفعالهم، فقالوا: ليس للعبـد مشيئة ولا اختيار على فعله، بل هـو مجبورٌ مسيَّرٌ على الخير والشرِّ والإيمان والكفر والطاعة والمعصية، وإنما تنسب إليه الأفعال مجازاً، بل وصفوه بأنه كالريشة التي تقلِّبها الريح كيف تشاء![1].

والحاصل: أنَّ أصل الضلال عند الجهمية الجبرية يرجع إلى أمرين اثنين، هما:

**أولًا:** أن هـؤلاء الجهميـة أخـذوا بالنصـ ص التـي تثبت المشيئة المطلقـة للّه تعالى في كل شـيء -ومن ذلك أفعال العباد- كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقـرة: ٢٥٣]، وقولـه تعالـى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الكهـف: ٢٣، ٢٤]، وغيرها مـن الآيات في نفس المعنى، وضربوا صفحاً عـن النصوص التي أثبت اللّه فيهـا المشيئة للعباد كقوله تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [التكويـر: ٢٨ ٢٩]، وقولـه تعالـى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسـان: ٣٠]، وغيرها من الآيات.

قـال شيخ الإسلام: (وقولـه تعالـى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠] لا يدل علـى أن العبـد ليس بفاعل لفعله الاختياري ولا أنه ليس بقادر عليه ولا أنه ليس بمريد؛ بل يدل على أنـه لا يشاؤه إلا أن يشـاء اللّه وهذه الآية رد على الطائفتين: المجبرة الجهمية والمعتزلة القدرية، فإنـه تعالـى قال: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ﴾ [التكويـر: ٢٨]، فأثبت للعبد مشـيئة وفعلا، ثم قال: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكويـر: ٢٩]، فبيَّـن أن مشيئة العبد معلقة بمشيئة اللّه، والأولى ردٌّ على الجبرية، وهذه ردٌّ على القدرية)[2].

**ثانيًـا:** أنهم وقعوا فيما وقع فيه المعتزلة من عدم التفريق بين الإرادة الكونية القدرية وبين الإرادة الشرعيـة الدينيـة، وأنها نوع واحد مستلزم الأمر والمحبة والرضـا، ثم سلكوا مسلكا آخر مناقضـاً لما سلكه المعتزلـة، وهو: أنهم جعلوا أفعـال العباد خيرَها وشرَّها بـإرادة اللّه ومشيئته فقط، وأنه يحبُّها ويرضاها ويأمرُ بها -بما في ذلك الكفر وسائر المعاصي-.

قـال ابـن القيم: (ومنشأ الضلال في هـذا الباب من التسوية بينهمـا، أو اعتقاد تلازمهما، فسوى بينهما الجبرية والقدرية، وقالوا: المشيئة والمحبة سواء، أو متلازمان. ثم اختلفوا، فقالت الجبرية: الكون كله - قضاؤه وقدره، طاعته ومعاصيه، خيره وشره- فهو محبوبه)[3].

فكانت نتيجة تأصيلهم لهذا الأصل الباطل أن:

١- كل ما أراده اللّه تعالى فإنه يحبه ويأمر به حتى الكفر وسائر المعاصي.

---

(١) انظر: الفرق بين الفرق: (ص: ١٩٩)، والملل والنحل: (٨٦/١)، وشفاء العليل لابن القيم: (ص: ٤).

(٢) مجموع الفتاوى: (٤٨٨/٨).

(٣) مدارج السالكين: (٢٦٤/١)، وانظر: شرح الطحاوية: (ص: ٢٢٨)، ومعارج القبول: (٣٨٢/١).

٢- المشيئـة والإرادة المطلقـة فـي أفعال العباد لله وحده، وليس للعبـاد مشيئة ولا قدرة ولا اختيـار، فأفعالـه كلُّها مـن جنس الأفعال الاضطراريـة، والعبد في محل لأفعـال الله تعالى، وإنما تُنْسب إليه الأفعال مجازًا.

**المبحث الثاني:**

**لوازم قول المعتزلة والجهمية في القدر في صفات الله تعالى، وفيه مطلبان:**

**المطلب الأول: لوازم قول المعتزلة في القدر في صفات الله تعالى.**

إن مـن أعظم خصائ ص الربِّ عز وجـل في ربوبيته تفرُّدَه بالخلق، فهو سبحانه الخالق، وله صفـة الخلـق، فكل شيء داخل فـي خلق الله تعالى، قـال تعالـى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الرعد: ١٦]، وقـال سبحانه: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيۡءٖ فَقَدَّرَهُۥ تَقۡدِيرٗا﴾ [الفرقان:٢]، وقـال عز وجل: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ﴾ [القمـر: ٤٩]، ومـن ذلك أفعال العباد فإنها داخلة فـي خلق الله تعالى، وقد بيَّن الله تعالى ذلك في كتابه فقال: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]، فيحتمل أن «ما» مصدرية، فيكـون التقدير: والله خلقكم وعملَكـم، ويُحتمل أن تكون «ما» بمعنى «الذي»، فيكون التقدير: والله خلقكم والذي تعملونه، وكلا القولين متلازم.[١]

وأما المعتزلة فقد أجمعوا على أن الله لم يخلق الكفر والمعاصي التي تقع من العباد، قال أبو الحسـن الأشعـري: (أجمعت المعتزلة على أن الله - سبحانه - لم يخلق الكفر والمعاصي ولا شيئاً مـن أفعال غيره)[٢]، وقـال القاضي عبد الجبار المعتزلي: (وتفسيـر ذلك -يعني عدل الله-: أن تعلم أن جميع أفعال العباد من الظلم والجور وغيرهما لا يجوز أن يكون من خلقه)[٣].

ولا شك أن قول المعتزلة القدريَّة قدحٌ في ربوبية الله تعالى، لأنهم أخرجوا أفعال العباد عن خلق الله تعالى ومشيئته ونسبوها إلى العباد خلقاً ومشيئة، فجعلوا العباد مشاركين لله عز وجل في شيء من خصائص ربوبيته، وهذا -بلا شك- شرك في الربوبية.

ولذلـك قال المقريـزي: (والذين أشركوا به تعالـى في الربوبيّة منهم مـن أثبت معه خالقًا آخر، وإن لم يقولوا: إنه إله مكافئ له، وهم المشركون ومن ضاهاهم من القدريّة...

وربوبيّتـه سبحانـه للعالم الربوبيّـة الكاملة المطلقـة الشاملة تبطل أقوالهـم، لأنها تقتضي ربوبيَّته لجميع ما فيه من الذوات والصفات والحركات والأفعال)[٤].

وقال أيضاً: (وشركُ القدريَّة مختصرٌ من هذا، وبابٌ يُدْخَلُ منه إليه، ولهذا شبّههم الصّحابة

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير: (٢٦/٧).

(٢) مـ الات الإسلاميين: (١٨١/٢).

(٣) الأصول الخمسة: (ص: ٦٩).

(٤) تجريد التوحيد المفيد: (ص: ١٣)، بتصرف يسير.

رضي الله عنهم بالمجوس، كما ثبت عن ابن عمر وابن عبّاس رضي الله عنهم)[1].

ولهـذا سمَّاهم النبـي ﷺ مجوسَ هذه الأمة، لأنهم أثبتوا خالقيـن مع الله تعالى، فعن ابن عمر-رضي الله عنهما- أنه قال، قال رسول الله ﷺ: «القَدَرِيَّةُ مَجُوسُ هَذِهِ الأُمَّةِ، إِنْ مَرِضُوا فَلَا تَعُودُوهُمْ، وَإِنْ مَاتُوا فَلَا تَشْهَدُوهُمْ»[2].

**ثانيًا: لازم قولهم في صفة الإرادة:**

إن مـا قـرَّره المعتزلة القدرية فـي مسألة أفعال العباد يلزم منه -بل هـم يقررون ذلك- أن يكـون في ملك الله ما لا يريد، ويريد عز وجـل ما لا يكون، وهذا من أعظم القدح في صفة الإرادة لله تعالى؛ لأنهم جعلوا أفعال العباد خارجة عن مشيئته وإرادته وخلقه، وهذا مناف لكمال أسمائه وصفاته عز وجل[3].

وقـد صـرح بذلك غير واحـد من المعتزلة، قـال القاضي عبد الجبار: (ويـدل على ذلك أن الحكيـم لا يريـد القبح؛ لأن إرادة القبيـح قبيحة، ومشيئة السفه سفه، وكيـف يجوز أن يريد شتم نفسه وسوء الثناء عليه؟ وكيف يقال: إن كل ظلم وفساد في العالم فهو قد أراده...)[4] إلى آخر ما قرره في المسألة.

قـال أبو الحسن الأشعري مبينًّا لازم قولهـم في صفة الإرادة: (ويقال لهم -أي القدريَّة: إذا زعمتـم أنـه قد كان في سلطانِ الله عز وجل الكفرُ والعصيانُ وهـو لا يريده، وأرادَ أن يؤمن الخلقُ أجمعون فلم يؤمنوا؛ فقد وجب على قولكم أنَّ أكثرَ ما شاء الله أن يكون لم يكن، وأكثرَ ما شاء الله ألا يكون كان؛ لأنَّ الكفر الذي كان وهو لا يشاؤه عندكم أكثرُ من الإيمان الذي كان وهو يشاؤه، وأكثرُ ما شاء الله أن يكون لم يكن. وهذا جحدٌ لما أجمع عليه المسلمون من أنَّ ما شاء الله أن يكون كان، وما لا يشاءُ لا يكون)[5].

ولا شكَّ أن الله تعالى له الإرادة الشاملة الكاملة العامة، فلا يخرج شيء عنها، فما أراده الله كان وما لم يرده لم يكن، ولا تقع إرادة مخلوق -مهما بلغت منزلته- مستقلة عن إرادة الله سبحانه وتعالـى، كما قال تعالـى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفۡعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة:٢٥٣]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود:١٠٧]، وقال: ﴿فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج:١٦]، والآيات في هذا الباب كثيرة جدًا.

---

(١) المصدر السابق: (ص: ١٧).

(٢) رواه أبو داود في سننه، كتاب السنة، باب القدر: (٧٧/٧)، برقم: (٤٦٩١)، وصححه الألباني في صحيح الجامع برقم: (٤٤٤٢).

(٣) انظر: منهاج السنة النبوية: (٤٠٥/١)، (٢٧٨/٣)، ومعارج القبول لحافظ حكمي: (٩٤٥/٣).

(٤) الأصول الخمسة: (ص: ٨٠).

(٥) الإبانة عن أصول الديانة: (ص: ١٦٣).

**ثالثًا: لازم قولهم في الهداية والإضلال:**

مـا قـرَّره المعتزلة القدريَّة في القـدر يلزم منه أنَّ العبد غير محتـاج لطلب الهداية من الله عـز وجل، وكذلك غير محتاج إلى الاستعاذة بالله تعالى مـن طريق الضلال والغواية؛ لأنَّ الهداية والإضـلال -علـى أصلهم الفاسد- ليس بيد الله تعالى، فـالله سبحانه - على قولهم- لا يهدي ولا يضـلُّ؛ لأنَّ الهـدى والضلال فعـل من أفعال العباد التـي هي مـ ضُ خلقهـم ومشيئتهم وإرادتهم، فكيف يطلبونها من الله تعالى؟! وقالوا: إن معنى قوله تعالى: ﴿يُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ﴾ أي: يسميه ضالًّا، ومعنى قوله تعالى: ﴿وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُ﴾: أي: يسميه مهتدياً!، وهذا عجب من القول![1]

ولا شك أنَّ هـذا مناقض للنصوص الصحيحة الصريحة، مصادم للعقول السليمة، مجانب للفطـرة القويمـة؛ إذ النصوصُ مستفيضـةٌ بالتأكيد والبيـان على أن الهدايـة والإضلال بيد الله تعالـى ولا يملكها أحد غيره سبحانـه؛ فالهدية فعله وقدَرُه، والاهتداء والضلال فعل العبد بمشيئته وإرادته، كما قال: ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضۡلِلۡهُ وَمَن يَشَأۡ يَجۡعَلۡهُ عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ [الأنعام:٣٩]، وقـال تـعالـى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوۡمَۢا بَعۡدَ إِذۡ هَدَىٰهُمۡ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾ [التوبـة: ١١٥]، وقال سبحانه: ﴿إِنَّكَ لَا تَهۡدِي مَنۡ أَحۡبَبۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ وَهُوَ أَعۡلَمُ بِٱلۡمُهۡتَدِينَ﴾ [القصـ ـص:٥٦]، وقـال تعالـى: ﴿يُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ﴾ [المدثـر: ٣١]، والآيـات في هذا الباب كثيرة.[2]

ومع صراحة هذه النصـ ص وقطعيتها في هذه المسألة، لم يجد المعتزلة القدريَّة إلا تحريف معانيها إلى معانٍ باطلة، لا تقتضيها لغة العرب، ولا يقبلها سياق النصوص[3].

قـال الطحاوي في عقيدته: (يهدي من يشاء ويعصم ويعافي فضلًا، ويضل من يشاء ويخذل ويبتلي عدلًا)[4].

**المطلب الثاني: لوازم قول الجهمية في القدر في صفات الله تعالى**

**أولًا: لازم قولهم في صفة الإرادة:**

مـ لا شك فيه أن الجهمية الجبرية سلكوا مسلك الإفراط والغلو في إثبات صفة الإرادة لله تعالـى؛ وذلك أنهم جعلوا الإرادة نوعًا واحدًا مستلزماً المحبة والرضا والأمر، ثم زعموا بعد ذلك أنَّ كل شيء أراده الله فهو يحبه ويأمر به ويرضاه، حتى الكفر والمعاصي والفساد.[5]

---

(١) انظر: المقالات للبلخي: (ص: ٣٥١)، وانظر: شفاء العليل لابن القيم: (ص: ٨٢)، وشرح الطحاوية: (ص: ١٠٦).

(٢) انظر: شفاء العليل: (ص: ٦٥).

(٣) انظر: شفاء العليل لابن القيم: (ص: ٨٢).

(٤) الطحاوية: (ص: ٣٦).

(٥) انظر: مدارج السالكين: (١/ ٢٦٤).

وهـذا بلا شكٍّ منافٍ لمـا دلَّت عليه الأدلة من الكتاب والسنة، والله سبحانه منزَّه عن ذلك، كما قـال سبحانه منزِّهًا نفسه: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ﴾ [البقـرة: ٢٠٥]، وقال: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزُّمَـر:٧]، وقـال: ﴿قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ﴾ [الأعـراف: ٢٨]، وكذلك نزهه عنه رسولـه ﷺ فقال: «والخَيْرُ بِيَدَيْـكَ، والشَّرُ لَيْسَ إلَيْكَ»[(١)]، أي: ليس شـرًّا بالنسبة إليك، وإنما هو شرٌّ بالنسبة للمخلوقين.[(٢)]

فالشرُّ وإن كان داخلاً في عموم خلق الله ومشيئته فإن ليس شرًّا محضًا خالصًا من كل وجه، بـل هـو شرٌّ جزئي إضافي لله تعالى له فيـه الحكمة البالغة، وإن كان يظهر للعبـاد أنَّه شرٌّ لضعف إدراكهـم وقصـور عقولهم، ومع ذلك كله فإنه لا ينسب إلى الله تعالـى مباشرة؛ إذ نسبته إلى الله تعالى مباشرة من سوء الأدب معه عز وجل.[(٣)]

**ثانيًا: لازم قول الجهمية في الهداية والإضلال:**

ومـن لوازم قول الجهميـة الجبرية في القدر نفـي هداية الدلالة والإرشـاد التي جاء الشرع بإثباتهـا، كما قال الله تعالى مخاطبًا نبيه محمدًا ﷺ بقوله: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]، فهذه الهداية ثابتة للنبي ﷺ ولسائر الأنبياء ومن سار على طريقهم من الدعاة إلى الله، وهي مقتضى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإن كل من دعا غيره إلى هدى أو حذَّره من ردى فإنه قد هدى غيره هداية دلالة وإرشاد.[(٤)]

فهـذه الهدايـة منتفية على قول الجهميـة، لأن العبد المجبور على كفـره ومعصيته وليس له القدرة والاختيار على امتثال نصح الناصح أو تذكير المذكر له؛ بل إنهم يقابلون النصح والإرشاد بالعنـاد والاستكبار والحُجج الواهية التي لا يقبلها عقـل ولا تقرُّها فطرة، كما قال تعالى في كتابه ذاكرًا حال سلفهم من المشركيـن: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ﴾ الآيات [الأنعام: ١٤٨ ١٤٩].

**ثالثاً: لازم قولهم في صفة الحكمة:**

ممـا قرَّره الجهمية الجبرية في باب القدر أن إرادة الله عز وجل واحدة لازمة لأمره ومحبته ورضاه، وعلى ذلك فإنَّ العبد متى ما فعل ما أراده الله فقد فعل المأمور به والمحبوب له سبحانه، سـواء كان ذلك طاعة أو معصية؛ إذ لا فرق بين طاعة ومعصية وبين إيمان وكفر، فالكل مأمور به والـكل محبوب لله تعالى، بـل إنهم يصرحون بنفي الحكمة عن الله عز وجـل وينسبون إليه العبث

---

(١) رواه مسلم عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه: كتاب صلاة المسافرين، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه: (١٨٥/٢)، برقم: (١٨٤٨).

(٢) انظر: شرح النووي على مسلم: (٣/ ١٢١).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى: (٢٦٦/١٤)، (٢٦٠/٨).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى: (١٨/ ١٧١-١٧٤)، وشفاء العليل: (ص: ٦٥-٨٤)، وبدائع الفوائد: (٢٧١/٢).

والظلـم، ويجعلـون إرادته سبحانه مجردة عن الحكمة، ويجعلـون العباد مطيعين لله تعالى في كل فعل يفعلونه حتى المعاصي، لأن الطاعة -حسب زعمهم- منوطة بامتثال إرادة الله لا بكونها طاعة فـي ذاتها، وعلى ذلـك فلا فرق بين الطائع والعاصي، فلو عذَّب الطائعيـن ونعَّم العاصين لم يكن ظالماً لهم[1].

قـال ابن تيمية: (وأول من ظهر عنه إنكار ذلك هو: الجهم بن صفوان وأتباعه، فحكي عنهم أنهم قالوا: إن العبد مجبور، وأذ لا فعل له أصلاً، وليس بقادر أصلاً.

وكان هـو وأتباعـه ينكرون أن يكون لله حكمة في خلقه وأمـره، وأن يكون له رحمة، ويقولون: إنما فعل بـ حض مشيئة لا رحمة معها، وحكي عنه أنه كان ينكر أن يكون الله أرحم الراحمين، وأنه كان يخـرج إلى الجُذامى فينظر إليهم، ويقول: أرحم الراحمين يفعل مثل هذا بهؤلاء، وكان يقول: العباد مجبورون على أفعالهم ليس لهم فعل ولا اختيار)[2].

وقـال ابن القيم: (وسبحانَ الله كيف يستَجِيْزُ أحدٌ أنْ يظنَّ بربِّ العالمين وأحكم الحاكمين أنَّه يعذب كثيرًا من خلقه أشدَّ العذاب الأبدي لغيرِ غايةٍ ولا حكمةٍ ولا سببٍ، وإنما هو محضُ مشيئةٍ مجـرَّدَة عـن الحكمة والسبـب، فلا سببَ هناك ولا حكمـةَ ولا غايةَ، وهل هذا إلا مـن أسوء الظن بالربِّ تعالى؟!

وكيـف يستَجِيْـزُ أنْ يظنَّ بربِّه أنَّـه أمرَ ونهى وأباحَ وحـرَّمَ وأحبَّ وكرهَ وشـرعَ الشرائع وأمرَ بالحـدود لا لحكمةٍ ولا لمصلحةٍ يقصدها، بل مـا ثَمَّ إلا مشيئة محضة رجحتْ مثلًا على مثل بغير مرجح؟! وأيُّ رحمةٍ تكون في هذه الشريعة؟! وكيف يكون المبعوث بها رحمةً مهداةً للعالمين لو كان الأمـرُ كما يقول النُّفاة؟! وهل يكون الأمرُ والنهـيُّ إلا عقوبةً وكُلفةً وعبثًا -تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا)[3].

إذن علـى قول هؤلاء الجهمية لا عدل ولا ميـزان يميِّز اللهُ فيه بين المؤمن والكافر والمنافق وبين الطائع والعاصي وبين والمتقي والفاجر، فالكلُّ عندهم سواء، فأيُّ قدح أعظم من هذا القدح في حق الله عز وجل الحكمِ العدلِ الذي لا أعدل ولا أحكم منه سبحانه!؟

**الخاتمة**

وفي خِتام هذا البحث: أشكر الله تعالى على ما منَّ به وتفضَّل من إتمام هذا البحث.

ثـم إني قـد توصلت إلـى نتائج وتوصيات خـلال رحلتي مع هـذا البحث، فمن تلـك النتائج والتوصيات ما يأتي:

---

(١) انظر: شفاء العليل لابن القيم: (ص: ٢٠٥)، وإعلام الموقعين لابن القيم: (٩٦/٣).

(٢) مجموع الفتاوى: (٨/ ٤٦٤-٤٥٩).

(٣) شفاء العليل: (ص: ٢٠٥).

١- التمسك بالنص الشرعي من كتاب الله وسنة النبي ﷺ عصمةٌ للعبد من الوقوع في الانحرافات العقدية في جميع مراحله العُمُرية مهما تغيَّر فكره وعقله وإدراكه، وكذلك عصمةٌ للأمة قاطبة على مَرِّ القرون وتعاقب السنُون، ويبرهن لهذا منهج أهل السنة والجماعة، فإنَّ ما كان عليه أولُّهم من اعتقاد هو ما عليه آخرهم إلى عصرنا هذا وإلى قيام السنة.

٢- الخوض بالعقل في تفاصيل ودقائق المسائل الاعتقادية التي ليس فيها نصٌّ ولا قول مأثور عن أئمة الهدى من الصحابة وعلماء الأمَّة المعتبرين؛ هو أعظم سبب للانحراف والزيغ والضلال، وعاقبته الهلاك والبوار.

٣- الفِرَقُ التي تناقضت في الاعتقاد في بعض المسائل -كحال الجهمية والمعتزلة- لا يشترط أن تكون لكلِّ فرقة شبهة مستقلَّة انبثق منها ذلك المعتقد، ويدل على ذلك حال تلك الفرقتين فإن شبهتم في الإرادة واحدة، ثم اختلف تعاملهم معها ما بين مُفَرِّطٍ ومُفْرِطٍ، كحال الخوارج والمرجئة في الإيمان.

٤- السبيل الأمثل والطريق الأسلم للسلامة من الاضطراب والانحراف في الاعتقاد عمومًا وفي مسائل القدر خصوصًا؛ التسليم التام والإذعان لما جاء في كتاب الله وسنة النبي ﷺ، وجعل العقل تابعاً لا متبوعاً فيه.

**فهرس المصار والمراجع**


القرآن الكريم.

الإبانة عن أصول الديانة، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق الأشعري (ت٣٢٤ه)، تحقيق: د. فوقية حسين محمود، دار الأنصار- القاهرة، ١٣٩٧هـ=١٩٧٧م.

الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، لأبي عبد الله عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري الحنبلي (ت٣٨٧هـ.)، تحقيق: عثمان عبد الله آدم الأثيوبي وآخرين، دار الراية- الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

الاخ ـلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: عمر بن محمود، دار الراية- مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني المعتزلي (ت: ٤١٥هـ.)، تحقيق: د. فيصل بدير عون، نشر جامعة الكويت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.-١٩٩٨م.

اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: علي سامي النشار، دار الكتب العلمية-بيروت.

إعلام الموقعين عن رب العلمين، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم

الجوزيــة (ت٧٥١هـ) ، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمــان، دار ابن الجوزي- الرياض، ١٤٢٣هـ. - ٢٠٠٣م.

الأعــلام، لخيــر الدين بن محمود بن محمــد بن علي الزركلي الدمشقــي (ت١٣٩٦هـ) ، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، ١٤٢٢هـ. - ٢٠٠٢م.

البــدر الطالــع بمحاســن من بعد القــرن السابــع، لمحمد بن علــي بن محمد بــن عبد الله الشوكانــي (ت١٢٥٠هــ) ، تحقيــق: محمد محمد زبــارة، دار المعرفة- بيــروت، مصور عن طبعة مطبعة السعادة، ١٣٤٨هـ.

تــاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد بن محمد بــن عبد الــرزّاق الحسيني الزَّبيدي (ت١٢٠٥هـ.) ، تحقيق: علي الهلالي، دار الهداية - الكويت، ١٣٨٦هـ. - ١٩٦٦م.

تجريــد التوحيــد المفيــد، لأبــي العباس أحمد بــن علي بن عبــد القادر الحسينــي العبيدي المقريزي (ت٨٤٥هـ) ، تحقيق: طه محمد الزيني، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٠٩هـ. - ١٩٨٩م.

تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت٧٧٤ه) ، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة- الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ. - ١٩٩٩م.

الــدرر الكامنــة في أعيان المئــة الثامنة، لأبي الفضل أحمد بن علي بــن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) ، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية- حيدر أباد/ الهند، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ. - ١٩٧٢م.

سلسلــة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، لأبي عبد الرحمن محمد بن ناصر الدين الألباني (ت١٤٢٠هـ.) ، مكتبة المعارف- الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ. - ١٩٩٥م.

سلــك الــدرر في أعيان القرن الثانــي عشر، لأبي الفضل محمد بن خليــل بن علي بن محمد بــن محمد مراد الحسينــي (ت١٢٠٦هـ) ، دار البشائر الإسلاميــة، دار ابن حزم- بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ. - ١٩٨٨م.

سنــن ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزوينــي (ت٢٧٣هـ تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

سنــن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥هـ.) ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، دار الرسالة العالمية-بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ. - ٢٠٠٩م.

سنن البيهقي الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي (ت٤٥٨ هـ.) ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الباز- مكة المكرمة، ١٤١٤هـ. - ١٩٩٤م.

سيــر أعــلام الـ بــلاء، لأبــي عبــد الله شمــس الدين محمــد بن أحمــد بن عثمــان الذهبي

(ت٧٤٨هـ) ، تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ. - ١٩٨٥م.

شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي (ت١٠٨٩هـ.) ، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط وآخرين، دار بن كثير- دمشق، ١٤٠٦هـ. - ١٩٨٥م.

شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، لأبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي (ت٤١٨هـ) ، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة- الرياض، الطبعة الثامنة، ١٤٢٣هـ. - ٢٠٠٣م.

شرح العقيدة الطحاوية، لعلي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي الدمشقي (ت٧٩٢هـ) ، تحقيق: أحمد شاكر، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد- الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ. - ١٩٩٨م.

الشريعة، لأبي بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ البغدادي (ت٣٦٠هـ) ، تحقيق: عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، دار الوطن- الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ. - ١٩٩٩م.

طبقات المفسرين، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١ه) ، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ. - ١٩٧٦م.

طبقات الشافعية الكبرى، لعبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت٧٧١هـ.) ، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، دار هجر، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ. -١٩٩٣م.

شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ) ، دار المعرفة- بيروت، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

صحيح البخاري، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري (ت٢٥٦هـ) ، دار الشعب القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ. - ١٩٨٧م.

صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري (ت٢٦١ه) ، تحقيق: مجموعة من المحققين دار الجيل بيروت- دار الأفاق الجديدة- بيروت، مصور من الطبعة التركية سنة ١٣٣٤هـ.

صحيح وضعيف الجامع الصغير وزيادته، لمحمد ناصر الدين الألباني (ت١٤٢٠هـ) ، المكتب الإسلامي- دمشق-بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ. - ١٩٨٨م.

فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ.) ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، وقام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ.

الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، لأبي منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن

عبد الله البغدادي التميمي الأسفراييني (ت٤٢٩هـ)، دار الآفاق الجديدة-بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ. - ١٩٧٧م.

الفقه الأكبر مع الشرح الميسر على الفقهين الأبسط والأكبر، لأبي حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطي التيمي الكوفي (ت١٥٠هـ)، تأليف: محمد بن عبد الرحمن الخميس، مكتبة الفرقان-الإمارات، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ. - ١٩٩٩م.

لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري (ت٧١١هـ.)، دار صادر بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ. - ١٩٩٤م.

مجموع الفتاوى، لأبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت٧٢٨هـ)، تحقيق: أنور الباز- عامر الجزار، دار الوفاء- الإسكندرية، الطبعة الثالثة، ١٤٢٦هـ. - ٢٠٠٥م.

مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي-بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٦هـ. - ١٩٩٦م.

مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ. - ٢٠٠١م.

معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول، لحافظ بن أحمد بن علي الحكمي (ت١٣٧٧هـ تحقيق: عمر بن محمود أبو عمر، دار ابن القيم-الدمام، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ. - ١٩٩٠م.

المعجم الكبير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الطبراني (ت٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية-القاهرة، الطبعة الثانية.

مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (ت٣٩٥هـ.)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ. - ١٩٧٩م.

الملل والنحل، لمحمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني (ت٥٤٨هـ.)، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة-بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ. - ١٩٧٥م.

منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ. - ١٩٨٦م.

المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي الشافعي

(ت٦٧٦ه)، دار إحياء التراث العربي- بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ. - ١٩٧٢م.

وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلَّكان (ت٦٨١ه)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر-بيروت، ١٣٩٨هـ. - ١٩٧٨م.

مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق الأشعري (ت٣٢٤هـ)، تحقيق: هلموت ريتر، دار فرانز شتايز، فيسبادن (ألمانيا)، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠هـ. - ١٩٨٠م.

معجم البلدان، لياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت٦٢٦هـ.)، دار صادر-بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ. - ١٩٩٥م.

العقيدة الطحاوية، لأحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري الطحاوي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني (ت١٤٢١هـ.)، المكتب الإسلامي-بيروت، ١٤١٤هـ. - ١٩٩٤م.

لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، لشمس الدين أبي العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي (ت١١٨٨هـ)، دار الخافقين-دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ. - ١٩٨٢م.

كتاب الـ قالات، لعبد الله بن أحمد بن محمود البلخي (ت٣١٩ه)، تحقيق: د. حسين خانصو وآخرين، دار الفتح-عمَّان، الطبعة الأولى، ١٤٣٩هـ. - ٢٠١٨م.